Analysis of bank credit in the Iraqi economy for the period (2003 - 2008)

تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقيللمدة (2003 – 2008)

د.نصر حمود مزنان فهد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

الخلاصة :-

يعد الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية نتيجة للآثار التي يفرزها على مجمل قطاعات الاقتصاد القومي والتي تكون متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد ولها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ، إضافة إلى إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى ، وبدون الائتمان المصرفي تفقد المصارف وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي في اقتصاد يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامـة .

وان عملية تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضروراتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 واتساع دور المصارف في الساحة الاقتصادية .

وتتمثل أهمية البحث بالدور المهم الذي يقوم به الائتمان المصرفي في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، في البلدان النامية عموما والعراق بشكل خاص ، من خـلال مساهمته الفاعلة في تمويل مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصـادية ، وما يتطلبه ذلك مـن عملية تحليل لواقع الائتمان المصرفي تتضمن عملية مراجعة لمسيرة الائتمان المصرفي للوقوف على أوجــه القصور أو السلبيات ، إن وجدت ، كي يتسنى وضع الحلول اللازمة حتى تأخذ عملية منح الائتمان دورها المطلوب في رفد عملية التنمية الاقتصادية .

Abstract :

The credit of the most important events banking as a result of the effects of secreted on the overall national economic sectors that are interrelated and overlapping degree are complex and have an impact directly and indirectly in various macroeconomic variables, in addition to the revenue generated by the axis represents the main income of any bank, no matter how many and varied sources Bank credit is the most important events and the process of analysis of bank credit in Iraq find the necessities as a result of the nature of the economic reality that requires the active participation of the banking sector in the financing of economic sectors, especially after the great opening which was attended by the Iraqi economy after 2003 and the widening role of banks in the economic arena. Bank credit is the most important, if any, in order to develop the solutions necessary in order to take the credit granting process its required role in the intellectual process of economic development. Bank credit is the most important, if any, in order to develop the solutions necessary in order to take the credit granting process its required role in the intellectual process of economic development.

The credit of the most important events banking as a result of the effects of secreted on the overall national economic sectors that are interrelated and overlapping degree are complex and have an impact directly and indirectly in various macroeconomic variables, in addition to the revenue generated by the axis represents the main income of any bank, no matter how many and varied sources

المقدمـــــة

يعد الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية نتيجة للآثار التي يفرزها على مجمل قطاعات الاقتصاد القومي والتي تكون متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد ولها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ، إضافة إلى إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى ، وبدون الائتمان المصرفي تفقد المصارف وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي في اقتصاد يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامـة .

وقد أضحى تحليل الائتمان المصرفي من الموضوعات ذات الاهتمامات الكبيرة لإسهامه في بيان طبيعة الواقع الائتماني ومدى كفاءته ودورة في رفد النشاط الاقتصادي ، وتعزيز الرؤيا عن طبيعة الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي .

وان عملية تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضروراتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 واتساع دور المصارف في الساحة الاقتصادية .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث بالدور المهم الذي يقوم به الائتمان المصرفي في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، في البلدان النامية عموما والعراق بشكل خاص ، من خـلال مساهمته الفاعلة في تمويل مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصـادية ، وما يتطلبه ذلك مـن عملية تحليل لواقع الائتمان المصرفي تتضمن عملية مراجعة لمسيرة الائتمان المصرفي للوقوف على أوجــه القصور أو السلبيات ، إن وجدت ، كي يتسنى وضع الحلول اللازمة حتى تأخذ عملية منح الائتمان دورها المطلوب في رفد عملية التنمية الاقتصادية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2003 – 2008) ، لمعرفة واقع الائتمان المصرفي خلال مدة الدراسة ، بإجراء استعراض وتحليل للمؤشرات المصرفية مثل : حجم الودائع المصرفية وهيكلها ، حجم الائتمان المصرفي وهيكله ، ومؤشرات الائتمان المصرفي المختلفة ، والتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن عملية تحليل الائتمان في الاقتصاد العراقي لم تحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن ، وبالتالي فان عملية منح الائتمان كانت ، في اغلب الأحيان ، ارتجالية وغير مخطط لها ، مما يعني ضعف الكفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية منح الائتمان .

فرضية البحث :

يشهد الائتمان المصرفي العراقي اختلالات كبيرة في حجمه وهيكلـه ومؤشراته , وبالتالي فأن دوره فـي الاقتصاد العراقي لا يزال محدود جدا فـي دعم النشاط الاقتصـادي.

ولتحقيق أهـداف البحث ، وفي ضوء الفرضية الموضوعة ، ارتأينا تضمين البحث الفقرات الآتية :

أولا : مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته .
ثانيا : أنماط الائتمان المصرفي .
ثالثا : محددات الائتمان المصرفي .
رابعا : مؤشرات المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) .
خامسا : تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008) .

وخواتيم هـذا البحث جـاءت بالاستنتاجـات ، ومـن ثم التوصيـات التي استطـاع البـاحث التوصل إليها .

أولا : مفهوم الائتمان المصرفي وأهمية .

تعددت المفاهيم التي تناولت الائتمان المصرفي ، فقد جاء في مفهوم الائتمان المصرفي بأنه " تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أوعلى أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر "[1] .

وجاء في مفهوم الائتمان المصرفي بأنه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد "[2] .

وورد في مفهوم الائتمان المصرفي بأنه " الثقة التي يوليها البنك لزبونة في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتم سداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه "[3] .

وجاء كذلك في مفهوم الائتمان المصرفي بأنه " الأمان أو الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين ، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر ، والدفع المؤجل لها في المستقبل " [4] .

وحدد مفهوم الائتمان المصرفي أيضا بأنه " علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع او خدمات او نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق ، وفي اجل معين بشكل سلع او خدمات او نقود ، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقدا " [5] .

وجاء في مفهوم الائتمان المصرفي كذلك بأنه " تقديم طرف لطرف أخر مقدارا من المال مقابل الحصول على قدر أخر من المال ، غالبا ما يزيد على الأول ، في المستقبل " [6] .

بذلك يمكننا القول بان مفهوم الائتمان المصرفي يتحدد بالثقة التي يوليهاالمصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترةمحددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته،وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائدوالعمولات والمصاريف .

ويحتل الائتمان المصرفي أهمية بالغة على صعيد النشاط الاقتصادي للدور الذي يؤديه في توفير الأموال اللازمة وتعبئتها في كافة المجالات الاقتصادية ، وقد جعلت التطورات الاقتصادية الحديثة من الائتمان المصرفي أداة اقتصادية أكثر أهمية من أي وقت مضى ، فقد شهد الائتمان المصرفي تطورات كبيرة من حيث الحجم والتنوع ، مما يستوجب اهتماما اشمل وأعمق به ، إذ إن الاهتمام بالائتمان المصرفي وممارسته بعقلانية وبشكل مبرمج يؤدي الى تطوير النشاط الاقتصادي بشكل أسرع وأفضل . ويمكن تحديد أهمية الائتمان المصرفي بالجوانب الآتية [7] :

1- زيادة الإنتاج ، فالمشاريع الاقتصادية على اختلاف أنواعها تحتاج إلى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق في الغالب الموارد الذاتية للمشروعات ، وعلية تلجأ تلك المشروعات الى الائتمان المصرفي كمصدر مهم لتوفير الأموال اللازمة .

2- رفع مستوى الاستهلاك ، اذ ان الائتمان المصرفي يساهم برفع معدلات الاستهلاك ، خاصة للإفراد محدودي الدخل ، من خلال تقديم القروض لهم ومساعدتهم على شراء السلع والخدمات التي يكونوا عاجزين عن شرائها ، وبذلك يساعد الائتمان المصرفي على تنشيط جانب الطلب .

3- الاستخدام الأكفأ للموارد المالية ، إذ يلعب الائتمان المصرفي دورا بارزا في توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفقا لاحتياجاتها ، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، ويحقق نموا متوازنا يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية .

4- يساعد الائتمان المصرفي على تشغيل الموارد المعطلة من خلال توفير الموارد المالية التي تستلزمها تلك الموارد كي تعمل ، مما يساهم في تقليل الهدر ورفع الكفاءة الاستثمارية والإنتاجية .

5- يساهم الائتمان المصرفي في تسوية المبادلات وإبراء الذمم المالية ، اذ ان قيام المصارف بخلق الودائع وأدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات وغيرها ، ساعد كثيرا في تسهيل عملية التبادل وتوسيع حجمها .

ثانيا : أنماط الائتمان المصرفي .

يتسم الائتمان المصرفي بمرونة عالية وتنوع كبير ، لذلك فقد تم تصنيفه الى عدة أنواع ، يمكن توضيحها بالاتي[8] :

1 : الائتمان المصرفي بحسب الاستعمال : ويصنف إلى ثلاث أنواع رئيسية هي :-

أ- الائتمان الاستثماري : وهو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكائن و الأراضي وغيرها .

ب- الائتمان التجاري : وهو الائتمان الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها ، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية ، ولذلك فهو يصفي نفسه بنفسه .

ج- الائتمان الاستهلاكي : هو الائتمان الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل العمليات الاستهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى . فهو ائتمان شخصي يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة و الشركات الأخرى .

2 : الائتمان المصرفي بحسب وقت الاستحقاق : ويصنف كذلك الى ثلاث انواع هي :-

أ- الائتمان قصير الأجل : وهو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة . وعادة ما يمنح هذا الائتمان لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو تمويل النقدية . ونظراً لقصر أجل استحقاقه فان أسعار الفائدة علية تتسم بالانخفاض في الغالب .

ب- الائتمان متوسط الأجل : يعد الائتمان الذي تنحصر مدة استحقاقه بين سنة إلي خمس سنوات ائتمان متوسط الأجل ، ويتم استخدامه عادة لاقتناء أصول يمكنها تسديد الائتمان هذا من العائد الذي تدره ، او لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات ، مثل استكمالآلات المصنع او تبديلها ، او إجراء تعديلات جوهرية تؤدي الى تطوير الإنتاج .

ج - الائتمان طويل الأجل : يتحدد الائتمان طويل الأجل بالائتمان الذي تزيد مدته في الغالب عن خمس سنوات ليصل في بعض الأحيان إلي 25 سنة . ويمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات تشغيلية رأسمالية أي استخدام مبالغ الائتمان في إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة ، وبسبب طول اجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فان كلفته ممثلة بسعر الفائدة الذي تحدده المصارف التجارية تكون مرتفعة كما انه يمنح وفق شروط خاصة .

3 : الائتمان المصرفي بحسب المقترض : ويصنف الى نوعين هما :-

أ- الائتمان المصرفي الخاص : وهو الائتمان الذي يمنح لتمويل مشاريع الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارين كالشركات . وترتبط قدرة الإفراد او الشركات في الحصول علي هذا الائتمان علي الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد او الشركات لدى المصرف مانح الائتمان .

ب- الائتمان المصرفي العام : وهو الائتمان الذي يمنح للدولة و الهيئات و المؤسسات العامة ، وتعتمد قدرة هذه الجهات في الحصول علي الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلي الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية .

4 : الائتمان المصرفي بحسب الضمان : ويصنف كذلك الى نوعين هما :-

أ- الائتمان المصرفي المضمون : يضمن الائتمان في العادة بوسائل متعددة ، والغالبية العظمى من أنواع الائتمان هي مضمونة ، وهذه الضمانات تكميلية ، لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلاً عنها ، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي والتأكد من قوته ومتانته يطلب المصرف من الزبون ضماناً تكميلاً استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس .

ب- الائتمان المصرفي الغير المضمون : قد تمنح المصارف نوع من الائتمان إلى بعض المقرضين بدون ضمان ، إذ تعتمد علاقة المصرف مع المقترض علي سمعته وملاءته المالية الحالية و المستقبلية. وما يجب ملاحظته أن المصارف التجارية لا تتوسع في هذا النوع من الائتمان. ويعرف هذا النوع من الائتمان عادة بالائتمان الشخصي ، إذ يكتفي المصرف التجاري باعتماد تعهد طالب الائتمان (المقترض) بالتسديد عند تاريخ الاستحقاق ، فهو ائتمان يبنى علي أساس الثقة فيما بين المصرف و الزبون . رغم ذلك ومهما كانت سمعة الزبون وملاءته المالية ووضعه المالي فالضمان التكميلي ما هو إلا محاولة من المصرف لغرض الحد من المخاطر التي تحيط بالائتمان .

5 : الائتمان المصرفي بحسب التمويل : ويصنف هو الاخر الى نوعين هما[9] :-

أ- الائتمان المصرفي المباشر : يعد الائتمان المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف التجارية ، بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية لها ، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام المصرف التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب . وأكثر أنواع الائتمان المصرفي المباشر الذي تنفرد به المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المصرفية الأخرى هي : حساب الجاري المدين ، القروض والسلف ، والكمبيالات المخصومة .

ب- الائتمان المصرفي غير المباشر : يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر كون المصرف التجاري لا يعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر كما أنها لا تمثل ديناً مباشر علي الزبون اتجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته وإيفاءه لالتزاماته المباشرة ، ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشراً على المصرف التجاري ، وعادة تعد الأنواع الآتية الأشكال الأكثر شيوعاً لصور الائتمان المصرفي غير المباشر وهي : الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) ، الاعتمادات المستندية ، وبطاقات الائتمان .

ثالثا : محددات الائتمان المصرفي .

هناك عدة محددات يستند إليها منح الائتمان المصرفي ، يمكن تصنيفها وفقا للاتي[10] :

1- محددات خاصة بالمصرف :

ونعني بها تلك المحددات التي يستند إليها المصرف في منحة للائتمان ، ويمكن بيان تلك المحددات بالاتي :

أ : توفر الأمان لأموال المصرف :ونعني بذلك اطمئنان المصرف إلى أن الجهة التي تحصل على الائتمان بأنها سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب : تحقيق الربح : والمقصود به حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها كي تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة ، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .

ج : السيولة : نعني بها احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف ، النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أوبالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي ، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهوأمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية[11] ، ويبقى على المصرف النجاح مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة .

2- محددات خاصة بالزبون :

وهي محددات تتعلق بالزبون ، ويمكن توضيح أهم تلك المحددات بالاتي :

أ : شخصية الزبون : تعـد شخصية الزبون الركيزة الأساسية الأولى فـي القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء الدراسة الائتمانية هوتحديد شخصية الزبون بدقة ، فكلما كان الزبون يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية ، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية ، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن الزبون ، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها ، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير[12] .

ب : قدرة الزبون على التسديد : وتعني باختصار قدرة الزبون على تحقيق الدخل ، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان . وعليه لابد للمصرف عند دراسـة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للزبون المقترض وتفاصيل مركزه المالي ، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أوأية مصارف أخرى . ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض[13] ،فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

ج : حجم رأس مال الزبون :يعد رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار الائتماني ، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ، فهوبمثابة الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد . وأن قدرة الزبون على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه ، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك ، فرأس مال الزبون يمثل قوته المالية . ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أوالداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة ، اذ إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للزبون المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية[14] .

د : الضمان المقدم: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض ، ولا يجوز للزبون التصرف في الأصل المرهون ، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة الزبون على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف في ضمان تسديد الائتمان . كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق على أن يكون ضامناً للزبون . وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني ، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقرض أنها كافية ، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض ، مثلاً كأن يرى المصرف أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أوالمتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أوشخصي ، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها[15] .

3- محددات خاصة بالتسهيل الائتماني :

وهي مجموعـة مـن المحـددات التي تتعلق بالائتمان المصرفي ذاته ، ويمكن حصر هذه المحددات بالاتي[16] :

أ : الغرض من التسهيل ، وطبيعة النشاط الذي خصص الائتمان من اجله .

ب : المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أوالتسهيل ، أي المدة التي يرغب الزبون بالحصول على الائتمان خلالها ، ومتى سيقوم بالسداد ومدى تناسبها فعلاً مع إمكانيات الزبون .

ج : مصدر السداد الذي سيقوم الزبون المقترض بسداد المبلغ منه .

د : طريقة السداد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أوالتسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة ، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .

هـ : نوع الائتمان المطلوب ، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

و : قيمة الائتمان ، ولهذا المحدد أهمية خاصة ، اذ إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

رابعا : مؤشرات المصارف العراقية للمدة (2003-2008) .

1- هيكل المصارف العراقية للمدة (2003-2008) .

شهد عدد المصارف في العراق تطورا ملحوظا خلال مدة الدراسة (2003-2008) فبعد ان كان عدد المصارف في عام 2003 يبلغ 20 مصرفا ، ارتفع بشكل متواصل ليصل عددها في نهاية عام 2008 الى 35 مصرفا ، منها 7 مصارف حكوميـة ، و 28 مصرفا أهليا ، تتضمن 7 مصارف إسلامية ، واللافت للنظر ان غالبية المصارف الإسلامية هي حديـثة النشأة اذ ان أربع منها تأسست خـــلال عامي 2007 و 2008 . والجـدول (1) يبين هيكل القطـــاع المصرفي فـي العراق للمدة (2003 - 2008) .

2- تطور رؤوس أموال المصارف العراقية للمدة (2003-2008) .

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول (1) تطور حجم رؤوس أموال المصارف العراقية ، والتي شهدت ارتفاعا متواصلا خلال مدة الدراسة لترتفع من نحو 25353 مليون دينار في عام 2003 حتى وصلت الى ما يقارب 1795696 مليون دينار عند عام 2008 . وجاءت تلك الزيادات كنتيجة للتزايد المستمر في أعداد المصارف التجارية خلال تلك المدة ، بالإضافة الى التوسع الحاصل في حجوم رؤوس أموال عدد من المصارف التجارية العراقية خلال نفس المدة نتيجة لعمليات المشاركة مع مصارف أجنبية[17] ، والشكل (1) يبين تطور هيكل إجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) .

شكل (1)
هيكل إجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية
للمدة (2003 – 2008)

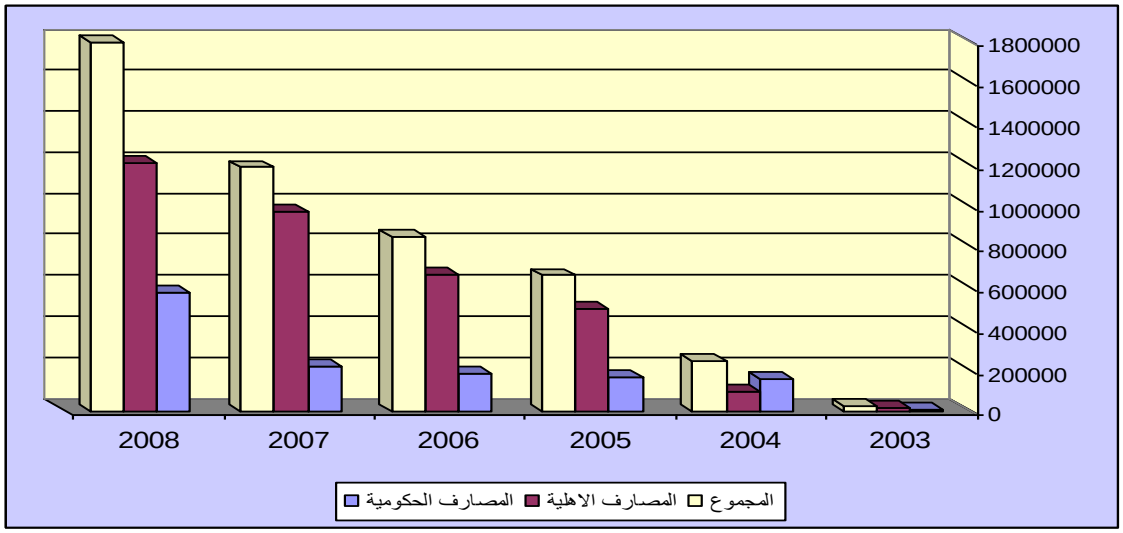

جدول (1)
هيكل ورؤوس أموال المصارف العراقية وإجمالي الموجودات للمدة (2003 – 2008)
(مليون دينار)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة . (http://www.cbi.iq)

3- تطور موجودات المصارف العراقية للمدة (2003 - 2008) .

شهدت قيمة الموجودات للمصارف العراقية ، كما في الجدول (1) ، ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2003–2008) ، لترتفع من 33795126 مليون دينار في عام 2003 حتى وصلت الى 307132432 مليون دينار عند عام 2008 . وجاءت تلك

المصرف	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرافدين	4000	4000	10000	10000	25000	25000
الرشيد	2000	2000	2000	2000	2000	2000
الزراعي التعاوني	600	600	600	600	600	600
الصناعي	400	1000	10000	25000	25000	5000
العقاري	1100	1100	1100	1100	1100	25000
العراق	-	1000	1000	1000	1000	1000
العراقي للتجارة	-	140861	140861	140861	160864	500000
مجموع المصارف الحكومية	**8100**	**150561**	**165561**	**180561**	**215564**	**578600**
بغداد	1750	5280	52973	52973	52973	70000
التجاري العراقي	1800	10000	60000	60000	60000	60000
البصرة	-	10500	50000	55000	55000	55000
الشرق الاوسط	2400	7500	15000	27000	31000	42000
الاستثمار العراقي	1200	5760	25000	29750	29750	37500
المتحد للاستثمار	1500	10000	10000	10000	10000	25000
الاهلي العراقي	750	1144	25000	25000	25000	25000
الائتمان العراقي	1000	1600	25000	25000	50000	70000
الاقتصاد	400	1000	1000	10000	20020	26000
دار السلام	1200	2400	25000	50000	50000	50000
بابل	1000	6300	30000	30000	30000	30000
سومر	800	6000	16810	16810	21180	45000
الوركاء	1000	2500	24000	31000	51000	51000
الخليج	1200	4120	10300	22344	22344	25000
الموصل	1000	10000	20000	20000	25000	25000
الشمال	-	1250	10000	25000	100000	100000
الاتحاد العراقي	-	1777	16000	16000	16000	25000
اشور	-	-	-	25000	25000	50000
المنصور	-	-	-	55000	55000	55000
التعاون الاقليمي الاسلامي	-	-	-	-	25000	50000
عبر العراق	-	-	-	-	56500	56500
العراقي الاسلامي	253	4550	25596	25596	25596	25596
ايلاف الاسلامي	-	1362	1491	2000	8000	10000
البلاد الاسلامي	-	-	-	-	25000	50000
دجلة والفرات الاسلامي	-	-	-	-	25000	50000
الوطني الاسلامي	-	-	-	-	25000	25000
الهدى	-	-	-	-	-	25000
كوردستان الاسلامي	-	-	50000	50000	50000	50000
مجموع المصارف الاهلية	**17253**	**93043**	**493170**	**663473**	**969363**	**1208096**
المجموع الكلي	**25353**	**243604**	**658731**	**844034**	**1184927**	**1795696**
اجمالي الموجودات	**33795126**	**165366762**	**206756953**	**245160639**	**282180087**	**307132432**

الزيادات نتيجة لارتفاع عدد المصارف خلال تلك المدة ، وكذلك للتوسع في أحجامها . والشكل (2) يبين تطور اجمالي الموجودات في المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) .

شكل (2)
تطور اجمالي موجودات المصارف العراقية
للمدة (2003 – 2008)

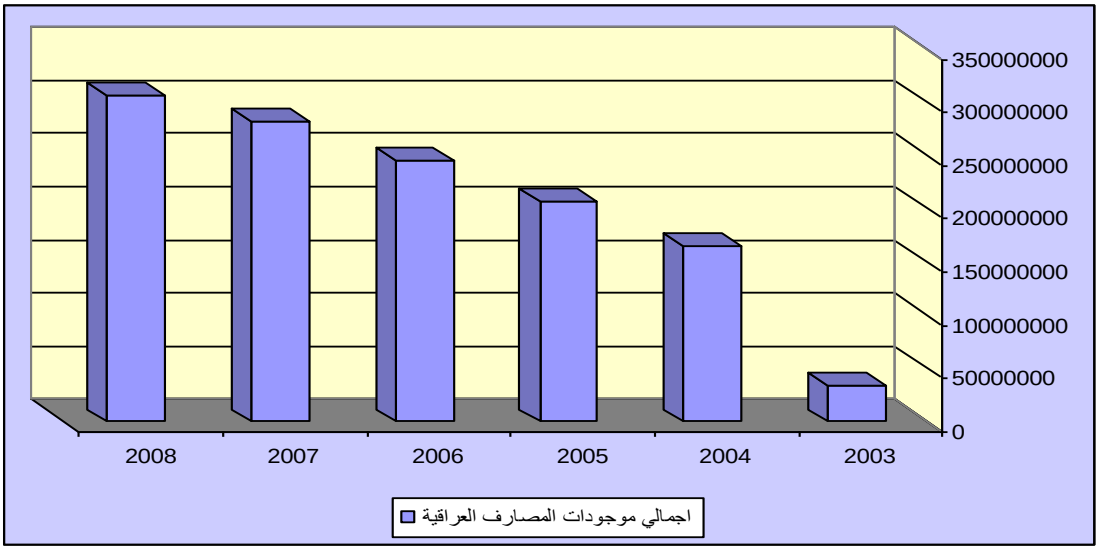

4- تطور حجم وهيكل الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 - 2008) .

أ : حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) .

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول (2) بان قيمة اجمالي الودائع لدى المصارف العراقية شهدت تطورا ملحوظا خلال المدة (2003–2008) ، اذ ارتفعت قيمتها وبشكل متواصل خلال مدة الدراسة ، فبعد ان كانت تبلغ نحو 4318672 مليون دينار في عام 2003 ارتفعت حتى وصلت الى ما يقارب 28056855 مليون دينار عند عام 2008 ، وحصلت تلك الزيادات كنتيجة لارتفاع اعداد المصارف العاملة في العراق ، وكذلك لارتفاع مستويات الدخول خلال نفس المدة .

جدول (2)
حجم وهيكل الودائع لدى المصارف العراقية حسب القطاع
للمدة (2003 – 2008)
(مليون دينار)

السنوات	ودائع القطاع العام	% من الاجمالي	ودائع القطاع الخاص	% من الاجمالي	اجمالي الودائع
2003	2185006	51	2133666	49	4318672
2004	5188470	60	3431339	40	8619809
2005	7080078	66	3689917	34	10769995
2006	12177046	72	4751249	28	16928295
2007	16786388	60	10972499	40	27758887
2008	19678433	70	8378422	30	28056855
المجموع	**63095421**	**65**	**33357092**	**35**	**96452513**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :
* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة .
http://www.cbi.iq)(

ب : هيكل الودائع لدى المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) .

(1) هيكل الودائع حسب القطاع .

تشير البيانات التي يعرضها الجدول (2) الى ان نسبة ودائع القطاع العام قد شكلت القسم الاعظم ضمن هيكل اجمالي الودائع لـدى المصارف العراقيـة ، فتراوحت نسبة مساهمتها مابين 51 % خلال عام 2003 وبين 72 % و 70 % خلال عامي 2006 و 2008 على التوالي ، وشكلت ايضا مانسبته 65 % من اجمالي الودائع خلال المدة (2003-2008) . في الوقت الذي لم تتجاوز نسبة ودائع القطاع الخاص حدود 49 % والتي سجلت عند عام 2003 ، ثم استمرت بالانخفاض لتبلغ نحو 28 % و 30 % عند عامي 2006 و 2008 على التوالي ، في حين بلغت نسبة مساهمتها خلال المدة (2003-2008) ما يقارب 35 % من

اجمالي الودائع لدى المصارف العراقيــة . والشكل البياني (3) يبين هيكل الودائع لدى المصارف العراقيــة حسب القطاع للمــدة (2003-2008) .

شكل (3)
هيكل الودائع لدى المصارف العراقية حسب القطاع
للمدة (2003 – 2008)

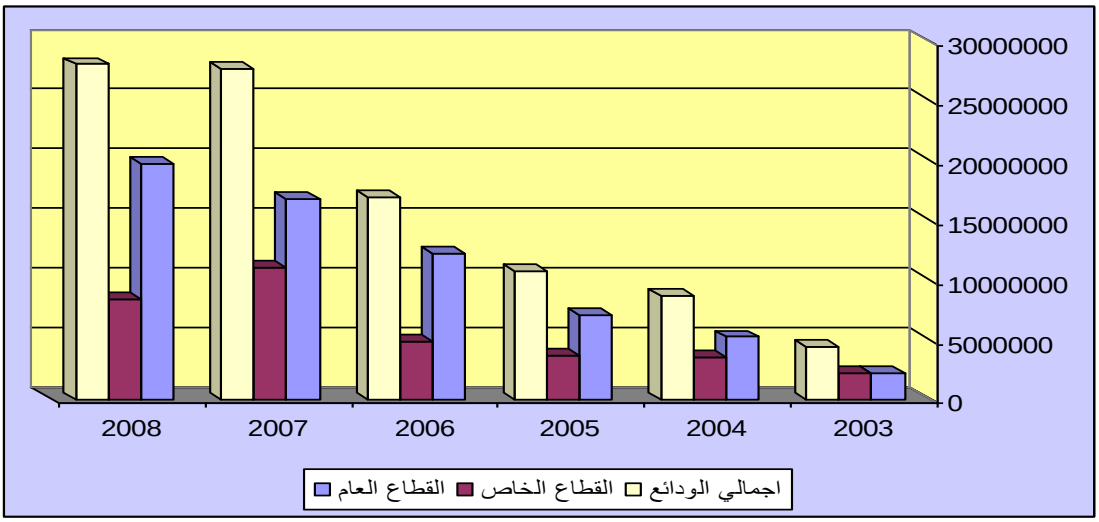

(2) هيكل الودائع حسب القطاع والنوع .

أما فيما يخص هيكل الودائع لدى المصارف العراقية حسب القطاع والنوع ، فتبين لنا البيانات الواردة في الجدول (3) بان الودائع الجارية كانت هي السائدة ، ضمن ودائع القطاعين العـام والخاص ، فشكلت الودائع الجاريـة للقطــاع العـام نسبا مرتفعــة جــدا تراوحت ما بين ادنى مستوى لها في عــام 2003 عندما بلغت نسبتها 95.28 % ، وما بين 99.10 % عند عــام 2008 . ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة لودائع القطاع الخاص ، فشكلت الودائع الجارية القسم الاكبر منها ، اذ تراوحت نسبة مساهمتها بحدود 47.79 % في عام 2003 ، ثم ارتفعت لتصل الى 73.41 % في عام 2007 ، ثم شهدت انخفاضا طفيفا حتى وصلت الى 57.60 % عند عام 2008 .

وعلى مستوى اجمالي الودائع القطاعين العام والخاص ، شكلت الودائع الجارية النصيب الاكبر ضمن هيكل الـودائع لتشكل نسبا مرتفعــة طيلة مـدة الدراسة ، فتراوحت نسبة مساهمتها ما بين 71.82 % في عام 2004 ، وبين 88.47 % في عام 2007 ، لتستقر بعد ذلك عند 86.71 % في عام 2008 . وتؤشر هذه النسبة المرتفعة خللا في هيكل الودائع اذ ان عملية استثمار الودائع الجارية تشتمل على مخاطر مرتفعة جدا ، كونها قد تطلب من قبل مودعيها في أي وقت ، مما يجعل المصارف تعزف عن استثمار هذا النوع من الودائع . كذلك جاءت هذه النسب المرتفعة على حساب الانواع الاخرى من الودائع والتي سجلت نسبا منخفضة جدا ، فضمن هيكل ودائع القطاع العام سجلت ودائع التوفير نسبا منخفضة جدا ، فلم ترتفع نسبة مساهمتها عن 0.24 % والتي سجلت في عام 2003 ، ثم انخفضت هذه النسبة حتى وصلت الى 0.03 عند عام 2008 ، اما الودائع الثابتة ، ضمن هيكل ودائع القطاع العام ايضا ، فهي الاخرى شكلت نسبا منخفضة جدا ، اذ بلغت اعلى نسبة لها نحو 4.48 % عند عام 2003 ، والتي انخفضت بعد ذلك لتصل الى ادنى مستوى لها عند عام 2008 عندما بلغت نحو 0.87 % .

جدول (3)
هيكل الودائع لدى المصارف العراقية حسب القطاع النوع
للمدة (2003 – 2008)
(نسب مئوية)

السنوات	القطاع العام			القطاع الخاص			اجمالي الودائع		
	جارية	توفير	ثابتة	جارية	توفير	ثابتة	جارية	توفير	ثابتة
2003	95.28	0.24	4.48	47.79	48.44	3.77	71.82	24.05	4.13
2004	97.59	0.08	2.33	62.87	32.97	4.16	83.77	13.17	3.06
2005	98.16	0.06	1.78	52.19	41.67	6.14	82.41	14.32	3.27
2006	97.83	0.03	2.14	58.19	36.41	5.40	86.70	10.24	3.06
2007	98.30	0.04	1.66	73.41	24.09	2.50	88.47	9.54	1.99
2008	99.10	0.03	0.87	57.60	37.68	4.72	86.71	11.27	2.02
2008 - 2003	98.29	0.04	1.67	62.20	33.68	4.12	85.81	11.67	2.52

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، أعداد مختلفة .
(http://www.cbi.iq)

وضمن هيكل ودائع القطاع الخاص ، فقد شهدت نسبة مساهمة ودائع التوفير ، على الرغم من تراجعها ، نسبا جيدة مقارنة بنسبة مساهمتها في هيكل ودائع القطاع العام ، فسجلت تلك الودائع نسبة بلغت نحو 48.44 % في عام 2003 ، ثم تراجعت لتصل الى نحو 24.09 % و 37.68 % خلال العامين 2007 و 2008 على التوالي ، اما فيما يخص الودائع الثابتة ، فسجلت نسبة مساهمتها مستويات منخفضة ومتذبذبة لتسجل ما نسبتة 3.77 % في عام 2003 ، ثم 6.14 % في عام 2005 و 2.50 % في عام 2007 ، لتستقر عند 4.72 % في عام 2008 .

اما فيما يخص مساهمة ودائع التوفير والودائع الثابتة ضمن هيكل اجمالي الودائع ، فقد شكلتا نسبا منخفضة خلال مدة الدراسة ، ففيما يخص ودائع التوفير فبعد ان سجلت نسبة بلغت 24.05 % ضمن هيكل اجمالي الودائع لعام 2003 ، انخفضت لتصل الى ادنى مستوى لها عند عام 2007 عندما سجلت ما نسبته 9.54 % ، ثم استقرت عند حدود 11.27 % في عام 2008 . وبخصوص الودائع الثابتة فكانت نسبة مساهمتها هي الادنى ضمن هيكل اجمالي الودائع وبنسب تراوحت ما بين 4.13 % عند عام 2003 ، وبين 1.99 % في عام 2007 ، ليصل بها الحال الى 2.02 % خلال عام 2008 .

وخلال المدة (2003 – 2008) إجمالا ، فكانت نسبة مساهمة الودائع الجارية هي الأكبر ضمن هيكل الودائع في القطاعين العام والخاص وضمن هيكل إجمالي الودائع ، فتراوحت نسبة مساهمة الودائع الجارية ما بين 98.29 % ، 62.20 % ، و 85.81 % ضمن ودائع القطاعين العام والخاص وهيكل إجمالي الودائع على التوالي ، في الوقت الذي سجلت فيه ودائع التوفير نسبا منخفضة تراوحت ما بين 0.04 % ، 33.68 % ، و 11.67 % على التوالي أيضا . أما الودائع الثابتة فهي الأخرى سجلت نسبا منخفضة جدا تراوحت ما بين 1.67 % ، 4.12 % و 2.52 % ضمن ودائع القطاعين العام والخاص وإجمالي الودائع على التوالي . والشكل البياني (4) يبين هيكل الودائع لدى المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008) حسب القطاع والنوع .

شكل (4)
هيكل الودائع في العراق خلال المدة (2003 – 2008) حسب القطاع والنوع

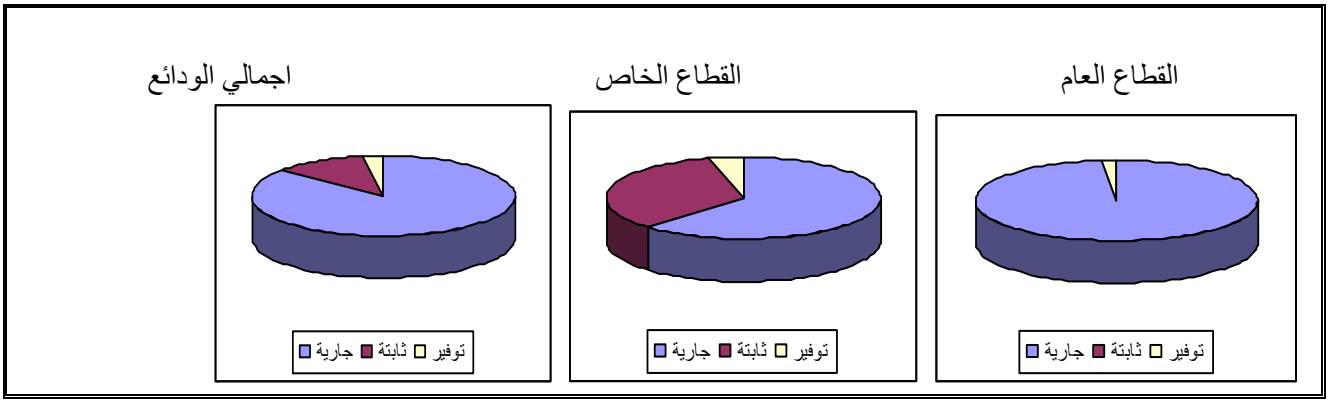

خامسا : تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008) .

1- حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008) :

تتيح لنا البيانات الواردة في الجدول (4) إمكانية التعرف على حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) ، ومن تلك البياناتنلاحظان حجم الائتمان الممنوح قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال مدة الدراسة ، اذ ارتفعت قيمة اجمالي الائتمان من 621130 مليون دينار في عام 2003 ، حتى وصلت الى 3369210 مليون دينار عند عام 2008 ، وجاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع عدد المصارف العاملة في العراق خلال تلك المدة والتحسن في الأوضاع الاقتصادية .

2- هيكل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2008) .

أ : هيكل الائتمان المصرفي حسب القطاع .

شهد هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) ، كما في الجدول (4) ، تراجعا في حجم الائتمان المقدم للقطاع العام لصالح القطاع الخاص ، فبعد ان كانت نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام بحدود 36 % و45 % في العامين 2003 و 2005 على التوالي ، انخفضت النسبة حتى وصلت عند 18 % في عام 2008 ، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من 64 % في عام 2003 لتصل الى 82 % في عام 2008 . وخلال المدة (2003 – 2008) بلغت نسبة ائتمان القطاع العام نحو 29 % ، في حين بلغت نسبة الائتمان القطاع الخاص حدود 71 % ، والشكل البياني (5) يبين هيكل الائتمان المقدم من قبل المصارف العراقية حسب القطاع للمدة (2003 – 2008) .

شكل (5)

هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع

للمدة (2003 – 2008)

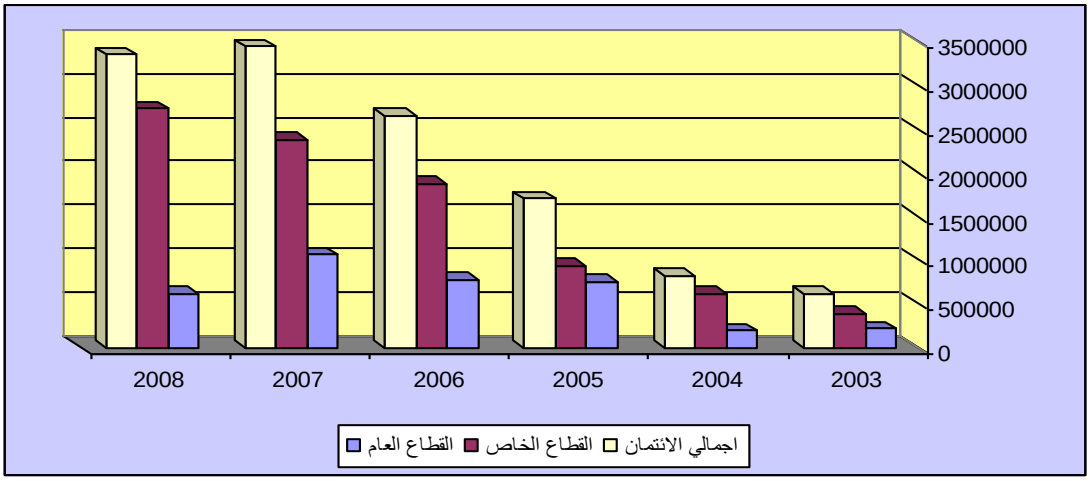

جدول (4)

هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع

للمدة (2003 – 2008)

(مليون دينار)

السنوات	ائتمان القطاع العام	% من الإجمالي	ائتمان القطاع الخاص	% من الإجمالي	إجمالي الائتمان
2003	224712	36	396418	64	621130
2004	204406	25	620267	75	824673
2005	767163	45	950287	55	1717450
2006	783884	29	1881014	71	2664898
2007	1071587	31	2387433	69	3459020
2008	620903	18	2748307	82	3369210
المجموع	**3672655**	**29**	**8983726**	**71**	**12656381**

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على :

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، أعداد مختلفة .

(http://www.cbi.iq)

ب : هيكل الائتمان المصرفي حسب القطاع والنوع .

أما فيما يخص هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008) حسب القطاع والنوع ، والمبين في الجدول (5) ، فقد شكلت نسبة المكشوف القسم الأكبر ضمن هيكل الائتمان المقدم للقطاع العام بنسب بلغت نحو 77.78 % ، 92.12 % ، و48.24 % خلال الأعوام 2003 ، 2005 ، و 2008 على التوالي . في الوقت الذي سجلت فيه نسبة مساهمة الأوراق التجارية المخصومة نسبا منخفضة جدا تراوحت ما بين 2.33 % ، 0.25 % ، و 2.20 % خلال الأعوام 2003 ، 2005 ، و 2008 على التوالي . اما بخصوص القروض والسلف فشهدت نسبة مساهمتها ارتفاعا واضحا خلال العامين الأخيرين من مدة الدراسة ، فبعد أن تراجعت نسبة مساهمة القروض والسلف ضمن هيكل الائتمان المقدم للقطاع العام خلال المدة (2003 – 2006) من نحو 19.89 % في عام 2003 ووصلت الى 7.51 % في عام 2006 ، بدأت بالارتفاع حتى وصلت الى نحو 21.81 % ، ثم الى 49.56 % خلال العامين 2007 ، و2008 على التوالي .

في حين شكلت نسبة القروض والسلف القسم الأعظم ضمن هيكل الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال المدة (2003 – 2008) ، بنسب تراوحت ما بين أدنى مستوى لها في عام

جدول (5)

هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع والنوع

للمدة (2003 – 2008)

(نسب مئوية)

السنوات	القطاع العام			القطاع الخاص			اجمالي الائتمان		
	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة	القروض والسلف	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة	القروض والسلف	المكشوف	الاوراق التجارية المخصومة	القروض والسلف
2003	77.78	2.33	19.89	24.16	9.50	66.34	43.56	6.90	49.54
2004	88.98	1.61	9.41	18.68	6.11	75.21	36.10	5.00	58.90
2005	92.12	0.25	7.63	22.77	7.09	70.14	53.75	4.03	42.22
2006	91.80	0.69	7.51	23.23	3.41	73.36	43.40	2.61	53.99
2007	77.78	0.41	21.81	21.06	2.57	76.37	38.63	1.90	59.47
2008	48.24	2.20	49.56	24.17	2.21	73.62	28.61	2.21	69.18
2003 - 2008	79.39	0.92	19.69	22.62	3.66	73.72	39.09	2.87	58.04

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :

* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، أعداد مختلفة .

(http://www.cbi.iq)

2003 بنسبة بلغت 66.34 % ، وما بين أعلى مستوى لها في عام 2007 بنسبة بلغت 76.37 % ، لتستقر عند 73.62 % عند عام 2008 . اما فيما يخص المكشوف ضمن هيكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، فقد شهدت نسبة مساهمته تذبذبا طفيفا ، فبعد ان سجلت نسبة مقدارها 24.16 % في عام 2003 تأرجحت انخفاضا تارة ، وارتفاعا تارة أخرى ليستقر بها الحال عند 24.17 % في عام 2008 . وفيما يتعلق بمساهمة الأوراق التجارية المخصومة ضمن هيكل الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، فقد شهدت نسبة مساهمتها انخفاضا خلال مدة الدراسة ، فبعد ان كانت نسبة مساهمتها بنحو 9.50 % في عام 2003 ، انخفضت وبشكل مستمر لتستقر عند 2.21 % في عام 2008 .

وشهد هيكل إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية للمدة (2003 – 2008) ارتفاعا واضحا في نسبة مساهمة القروض والسلف وبنسب تراوحت ما بين ادنى مستوى لها عند عام 2005 عندما بلغت نسبتها 42.22 % ، وما بين اعلى مستوى لها عند عام 2008 عندما سجلت نسبة وصلت الى 69.18 % . في حين جاءت نسب مساهمة المكشوف ، على الرغم من تراجعها خلال مدة الدراسة ، بالمرتبة الثانية وبنسب تراوحت ما بين 53.75 % في عام 2005 ، وبين ادنى مستوى لها بنسبة بلغت 28.61 % عند عام 2008 . اما فيما يخص مساهمة الاوراق التجارية المخصومة ، ضمن هيكل اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية ، فانها جاءت ثالثا بعد ان سجلت مستويات منخفضة ، فبعد ان كانت نسبة مساهمتها بحدود 6.90 % في عام 2003 ، انخفضت لتصل الى 1.90 % عند عام 2007 ، ثم استقر بها الحال عند 2.21 % في عام 2008 .

اما فيما يخص هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008) ، فانها جاءت انعكاسا للنسب المسجلة في الهيكل خلال تلك المدة ، ففيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع العام فكانت مساهمة المكشوف بنسبة مرتفعة جدا بلغت 79.39 % ، وجاءت بعدها القروض والسلف بنسبة بلغت 19.69 % ، تلتهما الاوراق التجارية المخصومة بنسبة وصلت الى 0.29 % . وفيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع الخاص فكانت نسبة مساهمة القروض والسلف هي الاكبر خلال المدة (2003 – 2008) وبنسبة بلغت 73.72 % ، تلتها نسبة مساهمة المكشوف التي بلغت 22.62 % ، في حين جاءت نسبة مساهمة الاوراق التجارية المخصومة ، كما هو الحال في هيكل الائتمان المقدم للقطاع العام ، بالمرتبة الاخيرة وبنسبة وصلت الى 3.66 % . اما فيما يخص اجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008) فكانت نسبة مساهمة القروض والسلف هي الاكبر بنسبة وصلت الى نحو 58.04 % ، تلتها نسبة مساهمة المكشوف التي بلغت

39.09 "% ، في حين جاءت نسبة مساهمة الاوراق التجارية المخصومة بالمرتبة الثالثة والاخيرة بنسبة قدرت بنحو 2.87 % . والشكل البياني (6) يبين هيكل الائتمان المقدم من قبل المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008) حسب القطاع والنوع .

شكل (6)
هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية خلال المدة (2003 – 2008)
حسب القطاع والنوع

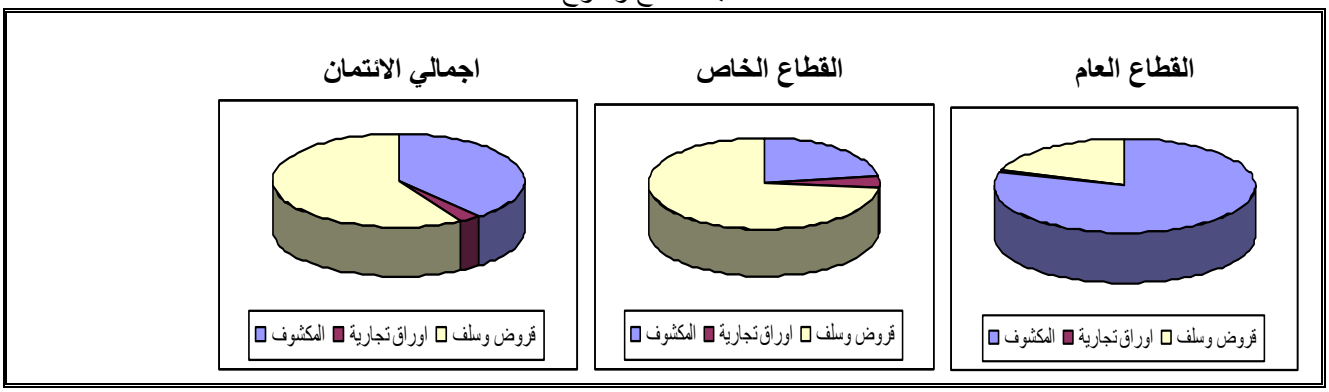

كما شهد التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي خلال عام 2008 ، كما في الجدول (6) ، هيمنة للائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف الحكومية وبنسبة وصلت الى نحو 74.90 % تركزت في قطاعات تجارة الجملة والمفرد والفنادق والتشيد والبناء وخدمات المجتمع وبنسب بلغت 20.82 % ، 18.62 % ، و 16.58 % على التوالي ، مقـــارنة بحوالي 25.10 % للمصارف الأهلية تركزت في نفس القطاعات وبنسب قدرت بنحو 17.96 % ، 2.45 % ، و 1.39 % على التوالي . اما فيما يتعلق بالمجموع الكلي للمصـارف ، فان توزيع الائتمان المصرفي تركز في نفس القطاعات السابقة وبنسب بلغت 38.78 % ، 21.07 % ، و 17.97 % على التوالي . ولمزيد من التوضيح يمكن متابعة الشكل (7) الذي يبين الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لعام 2008 .

شكل (7)
الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لعام 2008

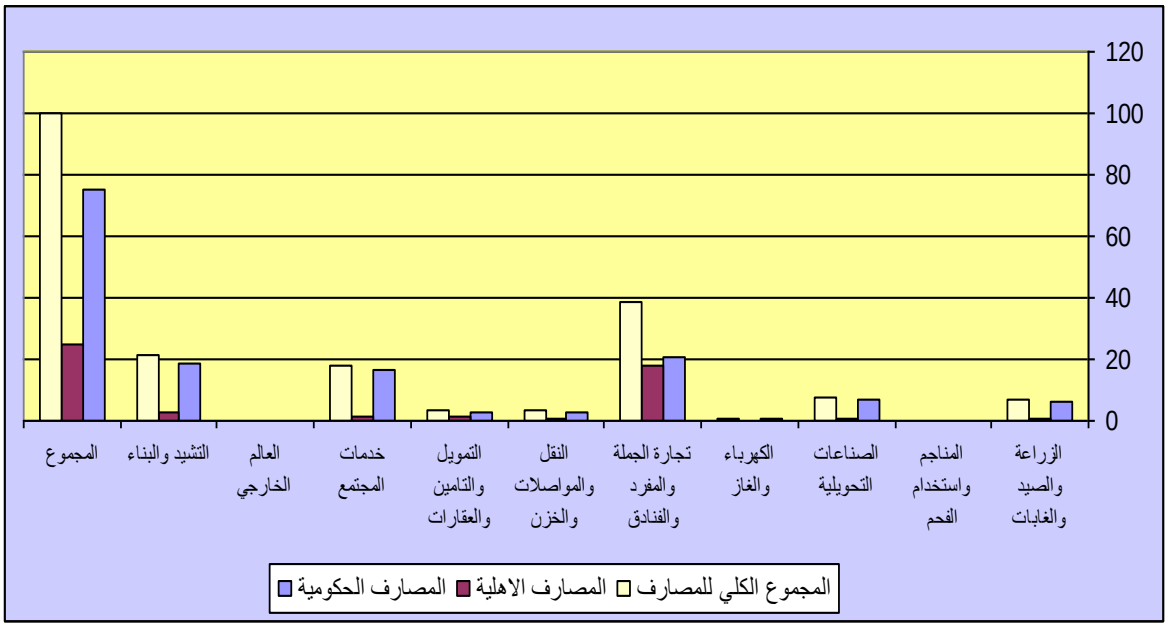

نلاحظ مما سبق أن أن المصارف الأهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها ، التي تصل إلى حدود ثلثي اجمالي رؤوس أمـوال المصارف العراقية ، وما تمنحه اللوائح التنظيمية مـن قدرة ائتمانية تصل إلى ثمانية أضعاف رؤوس أمـوالها ، وقد انعكس هذا التحفظ الكبير مـن لدن المصارف الأهلية العراقية فـي منح الائتمان على معدلات سيولتها التي يبلغ متوسطها حـدود 81 % ، وهي تزيد كثيرا عن النسبة المعيارية البالغة 30 %[18] ، وبالطبع تكون هذه النسبة العالية على حساب معدلات الربحية في تلك المصارف .

جدول (6)
الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لعام 2008
(نسب مئوية)

القطاعات	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	اجمالي المصارف
الزراعة والصيد والغابات	6.4	0.4	6.8
المناجم واستخدام الفحم	0.013	0.0009	0.014
الصناعات التحويلية	6.57	1.03	7.60
الكهرباء والغاز	0.69	0.18	0.87
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	20.82	17.96	38.78
النقل والمواصلات والخزن	2.71	0.42	3.13
التمويل والتامين والعقارات	2.47	1.16	3.63
خدمات المجتمع	16.58	1.39	17.97
العالم الخارجي	0.009	0.033	0.042
التشييد والبناء	18.62	2.45	21.07
المجموع	74.90	25.10	100.00

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :
* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لعام 2008 ، ص 26 .
(http://www.cbi.iq)

3- مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008) :

هناك عدة مؤشرات يمكن الركون اليها في تحليل الائتمان المصرفي من ابرزها الاتي :

أ : مؤشر اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي .

يبين هذا المؤشر نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي ، ومن الجدول (7) نلاحظ ان هذا المؤشر قد سجل نسبا منخفضة جدا لم تتجاوز في أفضل الأحوال حدود 3.10 % والتي سجلت عند عام 2007 ، علما ان نسبة مقدارها 5 % وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة في النشاط الاقتصادي تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام[19] . وهذا يعني محدودية دور الائتمان المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي .

جدول (7)
مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008)

السنوات	اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الائتمان الى اجمالي الموجودات	اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع
2003	2.10	1.84	14.38
2004	1.55	0.50	9.57
2005	2.34	0.83	15.95
2006	2.79	1.09	15.74
2007	3.10	1.30	12.46
2008	2.26	1.24	12.01
(2008-2003)	2.44	1.06	13.12

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة .
(http://www.cbi.iq)

ب : مؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الموجودات .

يقيس هذا المؤشر نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي الموجودات ، ويعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تعكس كفاءة الاستثمار ، كونه يبين المقدار المستثمر من اجمالي الموجودات على شكل ائتمان[20] . ومن متابعة البيانات الواردة في الجدول (7) بتبين ان هذا المؤشر قد سجل نسبا متدنية جدا خلال المدة (2003 – 2008) ، اذ سجل نسبا لم تتجاوز 1.84 % والتي سجلها عند عام 2003 . وهذا يعكس انخفاض الكفاءة الاستثمارية للمصارف العراقية ، ومحدودية استغلال الموارد المتاحة لها .

ج : مؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع .

يحدد هذ المؤشر نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع ، ويكتسب هذا المؤشر اهمية بالغة كونه يبين قدرة المصارف على استغلال الموارد المتاحة لها ، وحجم ما مستثمر من الودائع على شكل ائتمان[21] ، وتتيح لنا البيانات الواردة في الجدول (7) امكانية التعرف على النسب المسجلة لهذا المؤشر ، ومنها يتبين لنا ان هذا المؤشر قد سجل نسبا منخفضة خلال المدة (2003 – 2008) ، والتي لم تتجاوز ما قيمته 15.95 % والتي سجلت عند عام 2005 ، بعد ذلك بدأ المؤشر بالانخفاض المستمر حتى وصل الى 12.01 % في عام 2008 . ولمزيد من التوضيح يمكن ملاحظة التطورات في مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي المدة (2003 – 2008) من خلال الشكل البياني (8) .

شكل (8)

مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008)

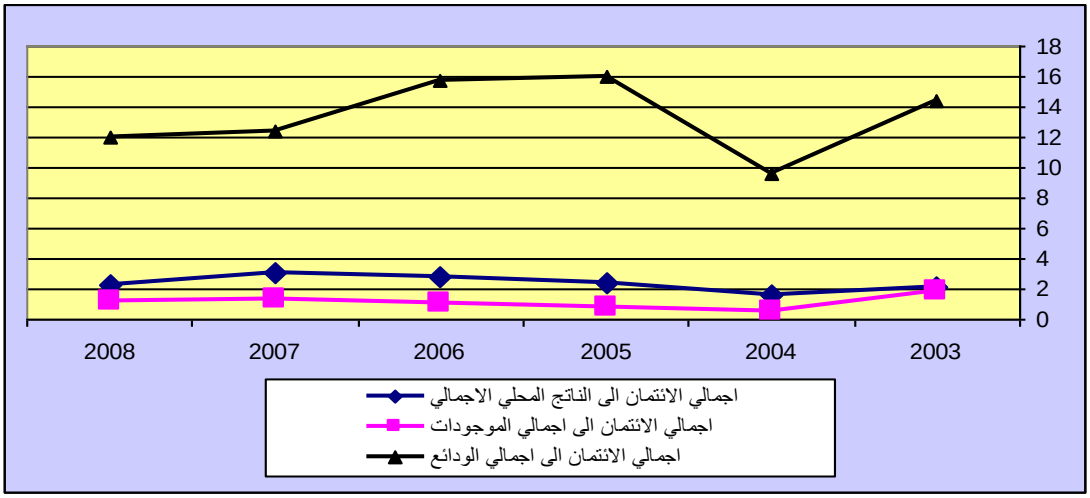

الاستنتاجات

بعد الانتهاء من البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها بالاتي :

1- شهد حجم المصارف العراقية ، خلال مدة الدراسة (2003 - 2008) ، اتساعا ملحوظا في أعداد المصارف التي ارتفعت من 20 مصرفا في عام 2003 حتى وصلت الى 35 مصرفا عند عام 2008 ، وقد ترتب على ذلك زيادة في إجمالي رؤوس اموال المصارف العراقية من 25353 مليون دينار الى 2054157 مليون دينار خلال نفس المدة ، كذلك ارتفعت إجمالي موجودات المصارف العراقية ، خلال نفس المدة ، من 33795126 مليون دينار حتى وصلت الى 272529269 مليون دينار .

2- اظهر هيكل الودائع لدى المصارف العراقية اختلالات واضحة خلال مدة الدراسة ، فمن جانب كانت اغلب الودائع للقطاع العام بنسبة بلغت 65 % ، في حين بلغت ودائع القطاع الخاص ما يقارب 35 % . ومن جانب اخر ، شهد هيكل الودائع لدى المصارف العراقية حسب النوع اختلالات واضحة ايضا ، اذ شكلت الودائع الجارية النسبة الأكبر ضمن هيكل الودائع حسب النوع وبنسبة وصلت الى 85,81 % خلال مدة الدراسة ، في حين شكلت ودائع التوفير والودائع الثابتة نسبا منخفضة قدرت بنحو 11,67 % و 2,52 % على التوالي .

3- شهدت قيمة الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي ارتفاعا خلال مدة الدراسة ، من نحو 621130 مليون دينار ، في بداية المدة (2003) ، حتى وصلت الى 3369210 مليون دينار ، عند نهاية المدة (2008) . وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا ان حجم الائتمان المقدم لا يزال محدودا جدا ودون المستوى المطلوب في دعم النشاط الاقتصادي .

4- بين البحث ان نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص شهدت ارتفاعا خلال مدة الدراسة من نحو 64 % حتى وصلت الى 82 % ، وجاءت تلك الزيادة على حساب الائتمان المقدم للقطاع العام الذي انخفضت نسبته من نحو 36 % لتصل الى 18 % .

5- شكلت القروض والسلف الجانب الأكبر في هيكل الائتمان المقدم ضمن هيكل الائتمان المقدم خلال مدة الدراسة وبنسبة بلغت 58,04 % ، تلتها (المكشوف) بنحو 39,09 % ، في حين سجلت نسبة الأوراق التجارية المخصومة حدودا متدنية جدا عندما وصلت الى 2,87 % .

6- هيمنت المصارف الحكومية على الائتمان المصرفي الممنوح ، بنسبة وصلت الى نحو 74,90 % ، في حين كانت نسبة مساهمة المصارف الأهلية ، على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها مقارنة بالمصارف الحكومية ، بحدود 25,10 % . وهذا يعني ان المصارف الأهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان .

7- شهد التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي تركزا في قطاعات تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، التشييد والبناء ، وخدمات المجتمع المدني وبنسب بلغت 38,78 % ، 21,07 % ، و 17,97 % على التوالي .

8- أظهرت مؤشرات الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي انخفاضا واضحا خلال مدة الدراسة ، فلم يتجاوز مؤشر إجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي 3,10 % ، ومؤشر إجمالي الائتمان الى إجمالي الموجودات 1,84 % ، ومؤشر إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع 15,95 % ، وهذه النسب جميعها تعد منخفضة بصورة كبيرة ، مما يعني محدودية دور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي ، وضعف الكفاءة الاستثمارية في المصارف العراقية ، ومحدودية استغلال الموارد المتاحة لها .

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تحديد عدد من التوصيات التي يعتقد الباحث بأنها ستعمل على تفعيل دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي ، ومن تلك التوصيات الأتي :

1- الاهتمام بموضوعة تحليل الائتمان المصرفي ، من قبل الحكومة من جهة ، والمصارف من جهة أخرى ، وإعطاءه أولوية لما له من دور في دعم النشاط الاقتصادي ، ورفع مستوى كفاءة الأداء في المصارف ، وإعداد الدراسات والبحوث التي التي تدرس المؤشرات الأساسية للائتمان المصرفي والعوامل المحددة له ، ودراسة السبل الكفيلة لتطويرية .

2- تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم ، بدلا من العديد من الوحدات القائمة والتي تتميز بكثرة عددها وبصغر أحجامها ، عن طريق الاندماج او المشاركة مع وحدات مصرفية أخرى محلية كانت او أجنبية .

3- السماح للمصارف الأجنبية ، كبيرة الحجم وذات الخبرة والكفاءة في موضوعة الائتمان ، بفتح فروع لها في العراق وسن التشريعات القانونية التي تنظم عملها بما يرفع من كفاءة القطاع المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي .

4- التساهل بموضوعة الضمانات المطلوبة من الزبائن وعدم المبالغة فيها ، والتي تحول ، في كثير من الأحيان ، دون طلب الائتمان ، وان تكون الضمانات واقعية وبمقدور الزبائن توفيرها .

5- تدريب وتأهيل وتطوير الكوادر الوظيفية العاملة في المصارف على الأساليب الحديث والعلمية في منح الائتمان والسبل الكفيلة للارتقاء به نحو الأفضل .

المصادر

(1) صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة : دراسة نظرية وتطبيقية ، ط1 ، دار غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 36 .

(2) رعد حسن الصرن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 289 .

(3)Cunningham , William H. & Others , Business in a changing world , 3rd ed , South – Western publishing co . Cincinnati , Ohio , P. 523 .

(4) منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات ، ط 3 ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 1996 ، ص 169 .

(5) Saunders, Anthony & Marcia Millon Cornett , Financial Institutions Management : A risk Management approach , 4th ed , McGraw – Hill Companies , Boston , 2003 , P.260 .

(6) د. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، ط1 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 92 .

(7) لمزيد من التفاصيل انظر :

* د. زكريا الدوري و د. يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 76 .

* د. ناظم محمد نوري الشمري ، مصدر سابق ، ص 112 .

(8) انظر في ذلك :

* محمد مطر ، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، ط1* ، دار وائل للنشروالتوزيع ، عمان، 2003، ص ص 353-356.

* د. فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، ط 1 ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص ص 268 – 272 .

* د. زكريا الدوري و د. يسرى السامرائي ، مصدر سابق ، ص ص 79-82 .

(9) حمزة محمود الزبيدي ، *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، ط1* ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 148.

(10) انظر في ذلك :

* صلاح الدين حسن السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد ، ط 1 ، دار الوسام للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ، ص 45 .

* فائق جبر النجار، السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، 1998 ، ص ص23- 25

(11)Santomero .A , Financial Innovation and Bank Risk Taking , Journal of Economic Behavior and Organization , Vol.3 , March , 1998 , P.31

(12) حمزة محمود الزبيدي ، مصدر سابق ، ص 163 .

(13) فائق جبر النجار، التحليل الائتماني : مدخل اتخاذ القرارات ، ط 1، مطبعة بنك الاسكان، عمان، 1997 ، ص102.

(14) المصدر السابق ، ص 104 .

(15) Peter S. Rose, Commercial Bank Management: International Edition, 5th ed., McGraw-Hill, 2002 , P.218 .

(16) عبد اللطيف عبد الحميد، *البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، ط1*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 103.

(17) د. مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، ص 19 . (http://www.cbi.iq)

(18) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص ص 31 – 32 . (http://www.cbi.iq)

(19) المصدر السابق ، ص 31 .

(20) صلاح الدين حسن السيسي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ، ط1 ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت ، 1998 ، ص 257 .

(21) المصدر السابق ، ص 259 .